AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

دور المرأة **العراقية في تعزيز التنمية المستدامة- (الفرص و التحديات)**

The role of Iraqi women in promoting the sustainable development - (opportunities and challenges)

ضحى فلاح حسن الزاملي[1]
shlwkhymntzr@gmail.com

أ. م. د فاطمة مصحب لفته[2]
Fatemamo229@gmail.com

المستخلص

تمثل المرأة أكثر من نصف سكان الوطن العربي، ومن هنا أصبح للمرأة دور فعال وأساسي في إحداث عملية التنمية، فلا يمكن أن يتطور المجتمع ونصفه متخلف، إذ إن تحقيق المساواة بين الجنسين ركيزة أساسية لعملية التنمية. ويهدف البحث إلى معرفة واقع المرأة في العراق، واهم العقبات والتحديات التي تواجهها من خلال دراسة عمل المرأة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي.

Abstract

Women represent more than half of the population of the Arab world. Hence, women have an effective and essential role in bringing about the development process. A society cannot develop with half of it backward, as achieving gender equality is a fundamental pillar in the development process. The search aims to know the reality of women in Iraq and the most important obstacles. Which it confronts through studying women's work and their participation in economic activity.

المقدمة

تعد المرأة إحدى أهم الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لدورها الفاعل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ اذ لا يقل دورها عن أثر الرجل في إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أجل تحقيق مستقبل زاهر ومستدام .

أن للمرأة العراقية أهمية خاصة في بناء المجتمع؛ اذ نراها تعمل في مجالات الاقتصاد والتربية والتعليم والصحة والسياسة والكثير من المجالات الاخرى التي لها تماس مباشر بحياة المجتمع، اذ تقدم جهداً كبيراً يعادل جهد الرجل في عدد من المجالات الانتاجية، لكن ماتزال معدلات البطالة المتعلقة بالمرأة تشكل النسبة الأكبر في سوق العمل كما أثبته البحث.

مشكلة البحث:

تحدد مشكلة البحث مما يأتي:

1- هل أن للمرأة العراقية دور في تحقيق التنمية المستدامة ؟

2- ماهي اهم التحديات التي تواجهها المرأة في العراق لتحقيق التنمية المستدامة؟

فرضية البحث:

يركز البحث على الفرضيات الاتية:

1- هناك علاقة بين دور المرأة العراقية و تعزيز التنمية المستدامة .

2- مدى تأثير امكانية مساهمة المرأة العراقية في مختلف المجالات لتعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة.

أهمية البحث :

يستمد البحث أهمية من أهمية دور المرأة العراقية في المجتمع له كونها عضو مهم وفاعل في مجالات الحياة كافة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومجالات اخرى.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح دور المرأة العراقية واهميتها الكبيرة في النشاط الاقتصادي لتعزيز التنمية المستدامة.

منهج البحث :

من اجل تحقيق اهداف البحث واثبت فرضيته تم الاعتماد على الاسلوب وصفي والدراسات النظرية المتعلقة بالموضوع فضلاً عن تحليل البيانات وتفسيرها.

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث إلى مبحثين تناول المبحث الاول الاطار النظري والمفاهيمي للتنمية المستدامة و تضمن المبحث الثاني دور المرأة العرقية في تعزيز عملية التنمية المستدامة.

المبحث الاول

الإطار النظري لدور المرأة العراقية في سياق تعزيز للتنمية المستدامة

اولاً: مفهوم التنمية المستدامة وعلاقتها بدور المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي عند تتبع تاريخ التنمية يلاحظ أن هنالك تطوراً مستمرً لها على مستوى مفهوماً والمحتوى .يتمثل ذلك الضرورة الرقي بالوضع الانساني وتحقيق الاستقرار والرفاه بما يلائم احتياجات المجتمع وقدراته الفكرية والاجتماعية و الاقتصادية، اذ يمكن ان نبين عددا من المراحل الاساسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها وعلاقتها بالمجتمع لاسيما المرأة، ومنها:

1-مرحلة التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي ودور المرأة: اذ يؤكد لوكاس ‹‹ بمجرد ان يبدأ المرء التفكير بالنمو الاقتصادي فمن الصعب التفكير في اي شيء اخر لان عواقبه على رفاهية الانسان هي ببساطه جدا مذهله›› (امين حواس,2021:أ)

اذ تمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبا حتى العقد السادس من القرن العشرين، اذ فيها اعتمدت بعض الدول على استراتيجيات معينة كاستراتيجية التصنيع مثلاً, ومن أهم النظريات التي ذاع صيتها في هذه المرحلة نظرية مراحل النمو الاقتصادي (والت ويتمان روستو,11:2021) ، هذه النظرية لم تكن مجرد عرض لمراحل النمو الاقتصادي بقدر ما كانت بيان الإنتاج الديناميكية و تمثلت هذه المراحل: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضوج، ومرحلة عصر شيوع الاستهلاك الوفير.

2- مرحلة التنمية الاقتصادية : امتدت هذه المرحلة من نهاية العقد السادس حتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وفي هذه المرحلة تم التركيز على التراكم الرأسمالي وزيادة الانتاجية في الدول النامية والعمل على معالجة مشكلتي الفقر والبطالة ومحاولة تلبية الحاجات الأساسية (حدة اوضايفية ,38:2019) عبر اعتماد استراتيجيات مرتبطة بشكل أو بأخر للحصول على الدخل والرعاية الصحية والتعليم والعمالة الماهرة وتحسين الاسكان ونوعيته ، وتجسدت هذه المرحلة في نظريات سيرز و تودارو.

3. مرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ودور المرأة في المجتمع: امتدت هذه المرحلة من منتصف العقد السابع إلى منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، وقد تجسدت هذه المرحلة بظهور مفهوم شامل للتنمية و الدعوة لتنمية قادرة على تحقيق جملة من الأهداف المنشورة ضمن إطار التكامل المكاني والاقطاعي و الاهتمام بجميع جوانب الحياة والمجتمع (عثمان محمد, 2010: 21).

4. مرحلة التنمية المستدامة: ابتدأت هذه المرحلة من تبلور فلسفة تنموية جديدة طرحت في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تحت عنوان (مستقبلنا المشترك) عام 1987، اذ عرفت التنمية في هذا التقرير على أنها (التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم) (Farid Baddache,,2008 :9).

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة وعلاقاتها بدورالمرأة في الاقتصاد والمجتمع

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتوياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي (اسراء عبد الرحمن, 2013 :22):

1.**السعي لتحقيق حياة أفضل للسكان:** من خلال التركيز على العلاقات بين أنشطة السكان والبيئة، والتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس الحياة البشرية، من خلال إجراءات الحفاظ على جودة الحياة البيئية ، والإصلاح، والعمل على أن تكون العلاقة علاقة تكامل وانسجام.

2. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية ضمن الانشطة الاقتصادية والخدمية القائمة: من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية لديهم تجاهها وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد الحلول المناسبة لها مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وعرض الحلول المستدامة وبرامج ومشاريع التنمية.

3. احترام البيئة الطبيعية والسعي للمحافظة عليها: ويتم ذلك من خلال التركيز على العلاقة بين أنشطة السكان والبيئة ، والتعامل مع نظام البيئة ومحتواه على أساس الحياة البشرية.

4.تحقيق الاستغلال والاستعمال الرشيد للموارد: تتعامل التنمية مع الموارد بوصفها موارد محدودة، فيمنع نضوبها أو تدميرها، من خلال العمل على ترشيد استخدامها وتوظيفها.

5. العمل على ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة المجتمع، لتوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في مجال التنمية، وكيفية استخدام التقنيات الحديثة المتاحة لتحسين نوعية حياة المجتمع، وتحقيق أهدافه المرجوة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر بيئية ذات تأثيرات سلبية، أو على الأقل يتم التحكم في هذه التأثيرات بمعنى توفير الحلول المناسبة.

ثالثا: ابعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بنشاط المرأة في الاقتصاد والمجتمع المدني

توجد ثلاثة أبعاد متداخلة ومترابطة للتنمية المستدامة ضمن إطار متسم بترشيد وضبط الموارد الاقتصادية والطبيعية بصورة خاصة، وتتمثل هذه الابعاد مما يأتي (عبد الرزاق حمد ,223:2017):-

1- البعد الاقتصادي

يجسد البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، حيث يقوم على مبدأ يتطلب زيادة رفاهية المجتمع والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وبكفاءة عالية أي تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والثروة، ومن ثم استغلال رأس المال الطبيعي أفضل استغلال ممكن بدلاً من تبديده، وكذلك تمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

2-البعد الاجتماعي

ويتمثل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بتحديد النمو السكاني، فالنمو السكاني السريع يؤدي إلى ضغوط شديدة على الموارد الطبيعية ، وعلى قدرة الحكومات في تقديم الخدمات وتوزيع السكان، اذ ان توسيع التحضر له عواقب بيئية كبيرة مع التوسعات التكنولوجية ، فضلا عن تعني إبطاء الهجرة إلى المدن والاهتمام بأنشطة التنمية الريفية من خلال التعليم والتدريب، و التأهيل ورفع مستوى الدخل بترويج الأنشطة السياحية والسياحة البيئية والثقافية (اسراء عبد الرحمن, 2013 :32-33)

3-البعد البيئي

ان البعد البيئي للتنمية المستدامة يعني تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية مع الحفاظ على التنمية وحمايتها من التلوث، وتوفير مستوى معيشي لائق لمرور الوقت، وحماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية، وعدم الإفراط باستخدام الأسمدة والمبيدات، والمحافظة على المياه السطحية والجوفية من التلوث، والاستغلال المفرط للغابات بمستويات غير مستدامة. وضمن هذا البعد فالتنمية المستدامة، تعني الاستعمال الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، وحماية الأنواع الحيوانية والنباتية من مخاطر الانقراض، والحد من التغيرات الكبيرة في استقرار المناخ عالميا، باعتماد التكنولوجيا الزراعية المتقدمة الداعمة لزيادة الانتاجية، وتجنب الاستعمال المفرط للمواد الكيميائية والمبيدات الزراعية للآفات الضارة (فرح بشير ,32:2006).

4-البعد التكنولوجي

وتعد التنمية المستدامة من خلال البعد التكنولوجي هي التنمية التي تنقل المجتمع الى عصر الصناعات والتقنيات التي تؤدي الى البيئية النظيفة من خلال أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج القليل من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى زيادة درجات الحرارة على سطح الأرض (وليد خالد كريم,29:2023).

المبحث الثاني

دور المرأة العراقية في تعزيز التنمية المستدامة(الفرص والتحديات)

اولاً: مساهمة المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي في سياق التنمية المستدامة

1-تحليل نسبة مساهمة المرأة العراقية في القطاعات الاقتصادية الرسمية والخدمية

تمثل المشاركة الاقتصادية للمرأة أحد أبرز القضايا المتعلقة بدراسة أوضاع المرأة وتطورها في المجتمع، لأهميتها في تعزيز نجاح جهود التنمية من جانب، وبسبب المعوقات والصعوبات التي تواجهها المرأة أثناء محاولتها القيام بهذا الدور أثناء دخولها سوق العمل من جانب اخر لذلك، يتزايد الاهتمام عاماً بعد عام بدور المرأة العاملة في التنمية كعنصر إنساني فاعل مثل الرجل ولاسيما أن الهدر بهذا العنصر وجهوده وإنتاجيته وتأثيراته يمثل سوء استخدام واضح للموارد المادية والطبيعية المتاحة في المجتمع، مما يؤدي إلى تأخير جهود التنمية ويشوه مساراتها ونتائجها ورغم من ذلك، فإن دخول المرأة لسوق العمل كمنتجة ومستثمرة وموظفة وفاعلة لا يزال يواجه العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (وزارة التخطيط جهاز المركزي للإحصاء ,17:2018). اذ انه بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، شهد سوق العمل تراجعاً

كبيراً بالنسبة للنساء؛ اذ وصلت نسبة مشاركتهن إلى (13%) ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل عام نتيجة الاحتلال وتدمير البنى التحتية للدولة وغيرها من المرافق الاخرى، واختفاء مرافق كاملة في قطاع الخدمات بسبب النهب والتدمير، وتوقف الاقتصاد العراقي في العديد من منشآتها، على وفق سياسة متعمدة لإيقاف هذه المنشآت عن العمل لغرض بيعها على وفق شعار خصخصة القطاع العام، وانتشرت أعمال العنف في العراق بسبب العمليات العسكرية، والأعمال الإرهابية، اذ الصراعات الطائفية وكان للعنف وأعمال المقاومة المسلحة أثر واضح على تدهور سوق العمل بلغت نسبة الأسر التي ترأسها النساء في العراق (11%) من إجمالي الأسر المسجلة في دراسة مسح الظروف المعيشية، ومن تلك الأسر (73%) ترأسها أرامل، اذ تعاني هذه الأسر من انتشار علامات الفقر ورغم انخفاض نسبة الأسر التي ترأسها نسبة النساء المشاركة في سوق العمل، اذ تتركز النسبة الاكبر في الريف، كون أن المرأة الريفية تعاني من مشاكل متعددة بسبب دورها الإنجابي ونشاطها التجاري، فضلاً عن عدم المساواة في حصول اغلب الأسرة الريفية على الأرض والدخل و في العراق للرجال الحق في ملكية الحيازات الزراعية (حسين عليوي ,2020 :210-211). أي لا تزال مشاركة المرأة العراقية في سوق العمل قليلة بسبب الفكرة السائدة بأن الإنتاج الهامشي للمرأة أقل من التكلفة الحدية لعملها، اذ تتأثر المشاركة الاقتصادية للمرأة بمجموعة من المحددات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية الموروثة، وعند رصد نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي ونسبة النساء العاملات في القطاع الخاص المنظم مقارنة بالقطاع الخاص غير منظم، اذ يتضح أن فرص العمل المتاحة للنساء اقل، بسبب الاعتماد على سياسة التمييز ضد المرأة في توزيع فرص العمل لصالح الرجل، مما يفسر أسباب ارتفاع نسبة العاملات في القطاع الخاص غير المنظم (ليلى سبتي طعمة ، 2021 :65) .

الجدول (1)

نسبة مساهمة المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي للمدة (2004-2021)(%)

السنوات	نسبة مساهمة المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي	السنوات	نسبة مساهمة المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي
2004	%11.1	2014	%13.6
2006	%11.9	2016	%14.5
2008	%12.2	2017	%12.6
2010	%12.1	2018	%13.0
2012	%11.8	2021	%13.4

المصدر: 1- نور ضياء عبد الرزاق، دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز التنمية المستدامة تجارب مختارة مع اشاره للعراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء (كلية ادارة واقتصاد)، 2020، ص97.

2- بشرى رمضان ياسين، ايمان كريم عباس ، القوى العاملة الانثوية في العراق و دورها في التنمية ، مجلة جامعة دهوك، قسم جغرافية / كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2023،ص1148.

شكل(1)

نسبة مساهمة المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي(%)

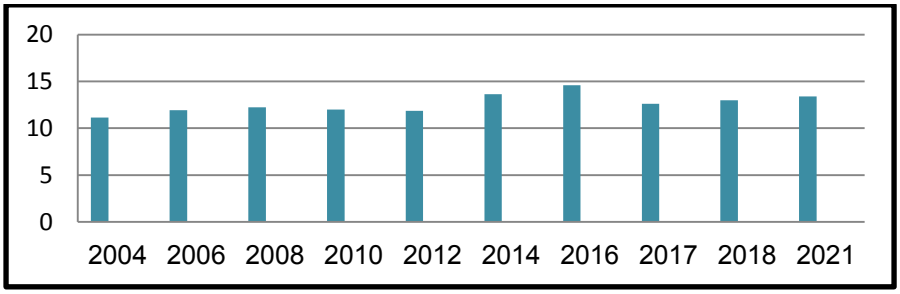

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول 1

يتضح من جدول (1) والمخطط (1) ان ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي للمرأة بمقدار ضئيل جدا في عام 2014 و2016 ثم انخفض على التوالي تدريجيا في عام2017 بمقدار (12.6%) وثم وصلت نسبة المساهمة المرأة في سنة2021 لتبلغ (13.4%) ، مما يعني ان للاقتصاد العراقي تأثير كبير على درجة مساهمة الاقتصادية للمرأة في العراق، إذ يتميز نمط الإنتاج وطبيعة الأداء الاقتصادي في العراق بهيمنة النزعة الريعية وضعف النمو الاقتصادي اذ تشير بعض الأدبيات إلى أن العائدات النفطية مكنت البعض من دعم عدد كبير من العاطلين عن العمل، ولاسيما النساء، فضلا عن انتشار القيم الثقافية المحافظة، مثل إعلاء دور الأسرة الذي يركز على الأدوار التكميلية بين الرجل والمرأة وليس على المساواة بافتراض أن الرجل هو المعيل الرئيس للأسرة، وكذلك مفهوم شرف الأسرة الذي يربط شرف وكرامة الأسرة بسمعة نسائها، أو ما يسمى بالعادات والتقاليد أو (القيم الاجتماعية)،التي تعد من الأسباب المهمة المؤدية إلى ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل وانخفاض نسبة مشاركتها في النشاط الاقتصادي في العراق ناتج عن الطابع الريعي للاقتصاد العراقي، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وهشاشة الهيكل الإنتاجية، فضلا عن ضعف معدلات التنمية ، مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة وانعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والموارد في العراق، مما أثر سلباً على المساهمة الاقتصادية للشعب بشكل عام وللمرأة بشكل خاص (سناء عبد القادر، 2019، https://www.azzamn.com).

جدول (2)

نسبة مساهمة المرأة العراقية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية للمدة (2019-2021)(%)

السنة	نسب مساهمة المرأة العراقية في قطاع الزرعة	نسبة مساهمة المرأة العراقية في قطاع الصناعة	نسبة مساهمة المرأة العراقية في قطاع الخدمات
2019	%23	%8	%6.9
2021	%14.4	%11.7	%73.1

المصدر: بشرى رمضان ياسين، ايمان كريم عباس ، القوى العاملة الانثوية في العراق و دورها في التنمية ، مجلة جامعة دهوك، قسم جغرافية / كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2023، ص1149.

مخطط (2)

نسبة مساهمة المرأة العراقية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية

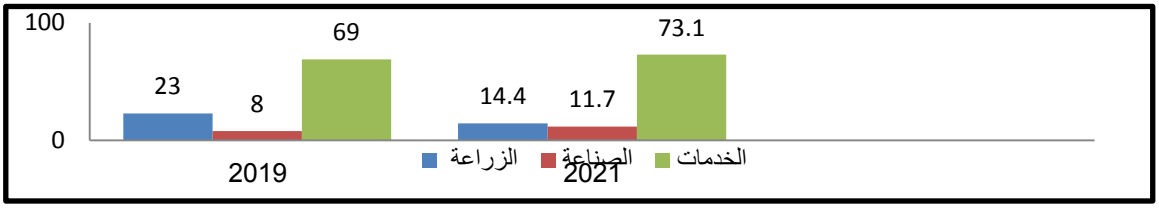

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول 2.

ويوضح جدول (2) ومخطط (2) بان معظم النساء العاملات في الانشطة الخدمية تتركز بشكل كبير اذ بلغت نسبتها نحو(73.1%) من إجمالي النساء العاملات فيها تليها قطاع الزراعة بنسبة (14.4%)، ثم قطاع الصناعة بنسبة (11.7%) عام 2021، مما يدل على أن قطاع الخدمات هو القطاع المستخدم و الأساسي للقوى العاملة في العراق مقارنة بالقطاعات الأخرى. وارتفعت هيمنة الاناث العاملات عام 2021 على ثلاث مهن هي كما يأتي (بشرى رمضان ياسين، المصدر السابق, 2023: 1150) :-

1-شغلت الاناث العاملات المرتبة الاولى في تعليم رياض الأطفال و التعليم الابتدائي بنسبة (20.2%) .

2-شغلت الاناث العاملات في التعليم الثانوي نسبة (12.2%).

3-صناعة الملابس، والمهن المرتبطة بها بنسبة(4.7%) .

و يوجد عدد من المهن ذات الأجر المنخفض، مثل الصالونات المنزلية التي تلجأ إليها النساء، لاسيما في الأعياد والمناسبات الخاصة ومهنة التدريس الخصوصي، خاصة خلال العطلة الصيفية خارج المؤسسة التعليمية، وقد لوحظ في الآونة الأخيرة ظهور اعمال ومهن مثل تحضير واعداد الأغذية والخبز والتوصيل المنزلي، اذ تلجا عدد من النساء إلى هذه المهنة لسد النقص المالي الذي تتعرض له الأسرة، اذ لا تستطيع تلبية احتياجات المنزل، لاسيما إذا كانت عدد افراد الأسرة كبير أو لديه أطفال في المدرسة، و الدخل الشهري لرب الأسرة منخفضاً أو إذا كانت المرأة هي المعيل الوحيد للأسرة فهي اليوم المرأة تعد معلمة و طبيبة وباحثة اجتماعية ، ونجدها تعمل في كل مرافق الحياة اذ لا يمكن الاستغناء عنها (أيمان سالم, 2023 : 1149).

ثانيا :- تحليل نسبة مساهمة المرأة العراقية في سوق العمل -(الفرص والتحديات)

1- بطالة المرأة العراقية كمؤشر من مؤشرات التنمية المستدامة للمدة (2004-2021) : ادت ظروف العراق الى ارتفاع نسبة بطالة المرأة العراقية بعد عام 2003، ويعود ذللك للمنافسة الكبيرة بين الرجل والمرأة على الوظائف وتفضيل الرجال عليهن، في حين ظلت المجالات محدودة للمرأة فضلا عن انخفاض مستوى العمالة في القطاعين العام والخاص، بسبب تعرض عدد من النساء في القطاع الخاص لفقدان وظائفهن لاسيما عندما ينكمش النشاط الاقتصادي والمالي للشركات والمؤسسات ، اذ تؤثر الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية على الحياة المهنية للنساء (حسام الدين, 2013: 50) .

ويبين الجدول(3) ان معدل بطالة الاناث بلغ عام 2004 (15.3%) وواصل الارتفاع عام 2021 الى (28.2%) بسبب الوضع الاقتصادي المتأزم، وعدم استقرار الوضع الأمني، وغياب بيئة الأعمال الآمنة والجاذبة، مما حد من نشاط القطاع الخاص، وغياب فرص العمل وركودها في القطاع العام بحسب قانون الموازنة الاتحادية 2018-2021 الأخير الذي أثر بشكل كبير على معدلات البطالة لدى النساء في العراق، ومن العوامل التي ادت الى ارتفاع معدل بطالة النساء في عام 2020 وانخفاض نسبه مشاركتهن الاقتصادية منها ارتفاع عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر على المرأة العراقية نظراً لارتفاع معدل الخصوبة بنسبة (3.68) طفل لكل امرأة، و عدم تأثر المرأة في القطاع العام بأزمة كورونا لاستدامة الدخل، ومحدودية التعامل مع سوق العمل عن بعد (سوق العمل الرقمي) لضعف المهارات الرقمية لدى النساء والفتيات، فضلاً عن التكلفة الاقتصادية والأعراف والقيم الاجتماعية التي حددت التعامل مع تكنولوجيا المعلومات (ليلى سبتي طعمة ,2021: 66). ومن اسباب الاخرى التي ادت الى ارتفاع معدل بطالة المرأة طبيعة الاختلاف في تركيبة السكان، وعدم وجود سياسة لتمكين المرأة ،كما ان هناك عدداً كبيراً من الاناث الخريجات ليس لهن رغبة في العمل لأسباب خاصة بهن، فضلا عن قلة الثقافة المجتمعية التي أدت الى انخفاض دخول المرأة في سوق العمل (نور شدهان عداي, 2023: 12) .

جدول رقم (3)

تحليل نسبة بطالة المرأة العراقية للمدة (2004 -2021)

السنوات	نسبة بطالة المرأة العراقية	السنوات	نسبة بطالة المرأة العراقية
2004	%15.3	2014	%21.9
2006	%14.9	2016	%22.2
2008	%14.34	2017	%31.7
2010	%15.70	2018	%31.0
2012	%16.3	2021	%28.2

المصدر:1-نور ضياء عبد الرزاق، دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز التنمية المستدامة تجارب مختارة مع اشاره للعراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء (كلية ادارة واقتصاد)، 2020، ص100.

2-بشرى رمضان ياسين، ايمان كريم عباس ، القوى العاملة الانثوية في العراق و دورها في التنمية ، مجلة جامعة دهوك، قسم جغرافية / كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2023، ص1148 .

قد يكون انخفاض مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وزيادة البطالة بين صفوفها مرتبطا بنقص المهارات والخبرة اللازمة للعثور على فرص عمل، إذ كثيرا ما تنخرط المرأة العراقية في مجالات أو مواضيع الفنون والأدب، بينما ينخرط الرجال في العمل في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وهذا يضع الإناث في وضع لا يمكنها المنافسة فيه (مروة عبد الرحيم,2014: 83). و حيث أثبت الواقع أن هناك علاقة وثيقة بين ظروف العمل من جهة وسياسات التشغيل والإنتاجية من جهة أخرى، فان الأجر المناسب والعادل، وتوافر الأمن الوظيفي، والحرية النقابية، والحماية الاجتماعية، والصحة والسلامة المهنية، وتوفير وتحقيق ظروف العمل اللائق، كلها عوامل تعمل على تحقيق معدلات إنتاج أعلى، ونمو اقتصادي مستدام، و المساهمة الفعالة في خفض معدلات الفقر (زهراء حامد كاظم,2023 ,35) .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1- إن مشاركة المرأة العراقية في النشاط الاقتصادي مازالت محددة بسبب انتشار العادات والتقاليد الاجتماعية التي تعيق وتقلل من مشاركة المرأة في دعم وتعزيز التنمية المستدامة.

2- من أهم العقبات التي تمنع المرأة من المشاركة الاقتصادية في العملية الانتاجية عقبات اجتماعية اقتصادية سياسية، فضلا عن ان لبعض الاسر تعتقد بان عمل المرأة يقتصر على واجبها البيتي تجاه اسرتها ورعاية اطفالها.

3- إن فقر الوقت الذي تعاني منه المرأة في العراق خصوصا يعد عائقا أمام القدرة على التعاون فيما بينهن لاتخاذ العمل الجماعي كوسيلة للقضاء على الصعوبات التي يواجهنها ، والذي يعد نواة أساس للقيام بعملية التمكين.

4- ما تزال هناك نسبة كبيرة من السكان تتمثل بالمرأة دون مستوى الاستعمال الكامل وبالإمكان استثمارها لتحقيق تغيرات كمية و نوعية مستمرة.

5- رؤية المرأة العراقية لمستقبلها لا تزال في حالة من التشاؤم، اذ تعتقد أنها في معظم التوقعات ستبقى في حالة من التراجع والاعتماد على الآخرين، فلديها قناعة تامة بأن هذا السياق أو السلوك الحياتي هو أمر طبيعي بالنسبة للمرأة. ويلجأن في أغلب الأحيان إلى الحياة الداخلية ضمن سياق الأسرة والمنزل فقط، كما أن مستوى النشاط الخارجي الذي يستدعي تمكينهم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً يعد محدوداً.

6- ان معظم النساء العاملات في الانشطة الخدمية تتركز بشكل كبير فيها اذ بلغت نسبتها نحو(73.1%) من إجمالي النساء العاملات فيها تليها قطاع الزراعة بنسبة (14.4%)، ثم قطاع الصناعة بنسبة (11.7%) عام 2021، مما يدل على أن قطاع الخدمات هو القطاع المستخدم و الأساسي للقوى العاملة في العراق مقارنة بالقطاعات الأخرى.

7- من العوامل التي ادت الى ارتفاع معدل بطالة النساء في عام 2020 وانخفاض نسبه مشاركتهن الاقتصادية منها ارتفاع عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر على المرأة العراقية نظراً لارتفاع معدل الخصوبة بنسبة (3.68) طفل لكل امرأة، و عدم تأثر المرأة في القطاع العام بأزمة كورونا لاستدامة الدخل، ومحدودية التعامل مع سوق العمل عن بعد (سوق العمل الرقمي) لضعف المهارات الرقمية لدى النساء والفتيات، فضلاً عن التكلفة الاقتصادية والأعراف والقيم الاجتماعية التي حددت التعامل مع تكنولوجيا المعلومات

ثانيا: التوصيات

1-الابتعاد عن نشر بعض القوانين التي تشجع المرأة على عدم العمل بعد أن تصبح معتمدة اقتصادياً، مثل تقديم الدعم غير المشروط للأرامل، أو تشجيعها على العودة إلى المنزل، مثل قانون التقاعد المبكر، أو التي تعزز التمييز ضدها في سوق العمل، ولهذه التشريعات العديد من الآثار السلبية، مثل إضعاف قدرة المرأة على الوصول إلى وظائف جيدة الأجر والى مناصب صنع القرارات، مما يجعلها تعيش مدة طويلة من حياتها بإنتاجية وأجور منخفضة، فضلاً عن عدها مستفيدة سلبية من الوضع الاقتصادي في عملية النمو.

2- تكوين منظومة فكرية حديثة تستطيع تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً و تتلائم مع ما تفعله البلدان المتقدمة.

3- إشراك المرأة في برامج تثقيفية في بجميع المجالات والانشطة الإنسانية التي تتضمن تمكينها ويتكون لها فيها دراية ووعي في كيفية إدارتها.

4- إقامة المؤتمرات وورشات العمل والندوات التي تختص بتمكين المرأة و تأهيلها في إدارة النزاعات وحل مشكلاتها ومحاولة ادراكها وضع المعالجات اللازمة لها.

5- توفير الدعم الكافي للمرأة العراقية من خلال التعاون بين المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والدولي لضمان مساهمة المرأة في الاقتصادية والخدمية المختلفة .

المصادر

1- أيمان سالم، ((تمكين المرأة في قطاعات الدولة (القطاع العام - القطاع الخاص))) ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات،2023.

2- اسراء عبد الرحمن العبيدي ، ((دور الاطراف الفاعلة في التنمية المستدامة واثره على الزراعة في محافظه ديالى)) ، اطروحة الدكتوراه ، جامعة ديالى ، كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم جغرافية ،2013.

3- امين حواس ، ((نماذج النمو الاقتصادي))، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت ، 2021.

4- بشرى رمضان ياسين، ايمان كريم عباس ، ((القوى العاملة الانثوية في العراق و دورها في التنمية)) ، مجلة جامعة دهوك، قسم جغرافية / كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2023.

5- حسين عليوي ناصر، ((واقع المرأة في البلاد العربية مع اشاره خاصة للعراق دراسة في مؤشرات والتحديات وسبل المواجهة))، مجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، جامعة ذي قار/ كلية الآداب ، 2020.

6- حدة اوضايفية ، ((سياسات و استراتيجيات مكافحة الفقر))، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، المجلد الرابع ، العدد الثالث، 2019.

7- حسام الدين ، ميادة رشيد ، ((تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (2003 - 2008)))، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، 2013 .

8- زهراء حامد كاظم ، ((تقييم المشاريع الموجهة للمرأة في العراق في اطار سياسات التمويل المحلية والدولية بعد2003)) ، رسالة ماجستير ، جامعة مستنصرية ، كلية ادارة واقتصاد ، 2022.

9- سناء عبد القادر ، الواقع الاقتصادي للمرأة العراقية ، 2019، متوفر على موقع اكتروني https://www.azzamn.com

10- عبد الرزاق حمد حسين ، خلدون عبد الله خلف ، ((قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية المستدامة سنغافورة نموذجا للمدة (2005-2015) ، جامعة تكريت /كلية الادارة والاقتصاد/ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، مجلد4 ،العدد40 ، 2017,

11- عثمان محمد غنيم واخرون ، ((التنمية المستديمة ، فلسفتها واساليب تخيطها و أدوات قياسها)) ،دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2010.

12- فرح بشير خليفة العمراني، ((العلاقة المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة))، رسالة الماجستير في الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006.

13- ليلى سبتي طعمة,، ((انعكاسات الازمة المزدوجة على تمكين المرأة العراقية كلف التداعيات واليات الاحتواء)), رسالة الماجستير جامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد ,2021,

14- مروة عبد الرحيم، ((التمكين الاقتصادي وعلاقته بتمكين المرأة في العراق (1990- 2011))) ،رسالة الماجستير ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2014.

15- نور شدهان عداي ، ((دور القطاع الخاص في الحد من البطالة بالاقتصاد العراقي)) ، المشاركة في كتاب وقائع المؤتمر العلمي (الاصلاح برؤية علمية اكاديمية) ، المجلد 1، العدد الاول، 2023.

16- نور ضياء عبد الرزاق، ((دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز التنمية المستدامة تجارب مختارة مع اشاره للعراق))، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء (كلية ادارة واقتصاد)، 2020،

17- والت ويتمان روستو ،(مراحل النمو الاقتصادي) ، ترجمة محمد الامام ، وكالة الصحافة العربية ، مصر ، 2021، ص11.

18- وليد خالد كريم، ((دور المدن الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية - بلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق))، رسالة الماجستير ، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد ، 2023،

19- وزارة التخطيط جهاز المركزي للإحصاء، ((التنمية المستدامة نحو تمكين افضل للنساء والفتيات)) ،قسم الاحصاءات التنمية البشرية ،2018.

20-Farid Baddache, Le Oevelopp Ement , Durable Touts Implement , Eyrolles, France, 2008.